آلاف المحامين يتظاهرون في الجزائر احتجاجاً على «إلغاء الحماية»

أعلن «اتحاد منظمات المحامين الجزائريين» عن تنظيم مظاهرة أمام مقر «المحكمة الدستورية»، وذلك للاحتجاج على الالتماس الذي رفعته وزارة العدل إليها قصد إلغاء مادة في قانون المحاماة توفر للدفاع الحماية وكامل الحرية في تنظيم وعرض مرافعاته أمام المحاكم.

ويعكس مسعى الوزارة، حسب محامين، انزعاج السلطات من حدة مرافعات الدفاع عن معتقلي الحراك تجاه المسؤولين المدنيين، خصوصاً ضد الأجهزة الأمنية.

ودعا «الاتحاد»، في بيان، المنخرطين فيه (نحو 40 ألف محام) إلى مقاطعة العمل القضائي والأحد المقبل، تعبيراً عن تذمره مما وصفها بأنها «حملات توحي بوجود إرادة مبيتة للتضييق على ظروف ممارسة المحاماة واستقلالها»، لافتاً إلى أن «الدفع بعدم دستورية المادة (24) من القانون المنظم لمهنة المحاماة» يعدّ أول عمل يرفع إلى «المحكمة الدستورية» التي تم تنصيبها منذ أسبوع، والتي جاء بها التعديل الدستوري في 2020 بديلاً لـ«المجلس الدستوري».

وتنص المادة المثيرة للجدل على «استفادة المحامي من الحماية التامة للعلاقات ذات الطابع السري، القائمة بينه وبين موكله، وضمان سرية ملفاته ومراسلاته، وحق قبول أو رفض الموكل». كما تشدد على أنه «لا يمكن متابعة المحامي بسبب أفعاله وتصريحاته ومحرراته.

وفد أوروبي في القطاع يشدد على «إنهاء الانقسام»

الكشف عن الاستراتيجية الصهيونية إزاء غزة

الدمار في غزة

عزت حامد

قال "إليعازر توليدانو" قائد المنطقة الجنوبية في الجيش الصهيوني "إنه من المستحيل خنق قطاع غزة الذي يبلغ عدد سكانه مليوني نسمة، وأنه يؤيد تحسين الوضع المدني للسكان هناك باعتبار ذلك مصلحة إسرائيلية".

وبين توليدانو في مقابلة مع صحيفة يسرائيل هيوم نشرته "إن هناك ركيزتين أساسيتين للاستراتيجية التي يتم اتباعها حاليًا تجاه غزة، تقوم على ضمان الأمن لأكبر وقت ممكن، وتحسين الحياة المدنية للسكان، مع ضمان حرمان حماس من قدراتها العسكرية دون إضعاف المكونات المدنية". وادعى "أن حماس فشلت في المواجهة الأخيرة التي وقعت في مايو الماضي"، مدعيًا "أن جميع محاولاتها الهجومية فشلت بما في ذلك الطائرات بدون طيار أو اختراق السياج الأمني واستخدام الأنفاق وذلك بفضل العمل الجيد الذي قامت به فرقة غزة". وأشار إلى "أن حماس نجحت فقط في إطلاق مئات الصواريخ يوميًا، مشيرًا إلى أن قيادة الجيش الصهيوني تعمل حاليًا لإيجاد حل لهذه الصواريخ ولكن الأمر سيستغرق وقتًا لإيقافها، كما جرى مع الأنفاق".

وقال "فعالية الصواريخ محدودة لكنها تبقى الأداة الوحيدة المتبقية لحماس .. هم يطورنها ويتعلمون من الجولات السابقة ونحن أيضًا نتعلم ونسعى لإيجاد حل لها".

من ناحية أخرى وعلى الصعيد الميداني تتصاعد حدة المواجهات في القدس، واللافت أن كل هذا يأتي في ذروة الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية الصعبة، ويخشى التجار في القدس الشرقية أن تؤدي هجمات المقاومة والتصعيد سواء من حركة حماس أو غيرها من المنظمات الأخرى إلى أن تسبب أضرارا اقتصادية في المدينة.

ورغم أن بعض الفلسطينيين يدعمون حماس، إلا أن الكثيرين يخشون من أن تعود الفوضى من جديد كم حصل في مايو الماضي مع تصاعد حدة المواجهات بالقدس.، خاصة وأن غالبية الأسواق في القدس تعمل بنظام الواحد من حيث افتتاح المتاجر. وفي قضية أخرى أغلقت شركة فيسبوك بعض من الصفحات التابعة للمقاومة، وهي الخطوة التي جاءت عقب اتهامات تم توجيهها للمقاومة بالتحريض في الضفة الغربية والقدس، وفي هذا الصدد هددت الشركة بإغلاق صفحتين من حماس بدعوى التحريض عبر الفيس بوك، وهما القسطل وميدان القدس، وهو ما أثار غضب الحركة، واتهمت شركة فيس بوك بمجاملة ودعم إسرائيل، الأمر الذي أثار انتقادات وردود فعل واسعة في صفوف المقاومة.

من ناحية أخرى ووفقا لأحدى استطلاعات الرأي أظهر استطلاع، أجراه مركز القدس للإعلام والإتصال، بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت، تراجع الرضى عن أداء الرئيس عباس ومنظمة التحرير بحاجة لاصلاحات.

إذ أظهرت النتائج، تراجعًا كبيرًا بنسبة الرضى حول الطريقة التي يدير بها الرئيس الفلسطيني محمود عباس عمله كرئيس للسلطة الفلسطينية، التي بلغت نسبة 35.5 بالمئة مقابل 50.3 بالمئة في أبريل الماضي، بينما ارتفعت نسبة غير الراضين إلى 57.5 بالمئة مقابل 42 بالمئة في أبريل الماضي.

وطالت منظمة التحرير الفلسطينية، سمة الانخفاض خلال الإستطلاع، فقد عبرت النسبة الأكبر من المستطلعين والبالغة 50.1 بالمئة عن عدم رضاهم عن عمل المنظمة، مقابل 36.6 بالمئة قالوا إنهم راضون، الجدير بالذكر أن نسبة الأكبر في الرضى عن عمل منظمة التحرير هي في قطاع غزة بواقع 42.3 بالمئة مقابل 32.7 بالمئة في الضفة الغربية.

وبدأ وفد دبلوماسي أوروبي كبير زيارة إلى قطاع غزة، ، وتستهدف لقاء مسؤولين فلسطينيين والاطلاع على الأوضاع الإنسانية في القطاع وتفقد مشاريع.

وقال مسؤول الإعلام في مكتب الاتحاد الأوروبي، شادي عثمان «هذه أكبر زيارة لممثلي الاتحاد الأوروبي كسفراء مجتمعين إلى قطاع غزة». وأضاف «الهدف من هذه الزيارة متابعة التطورات بشكل مباشر في غزة، وإرسال رسالة سياسية تتعلق بضرورة رفع الحصار وإنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة بشكل يمكّن الحكومة الفلسطينية من القيام بدورها بشكل كامل في القطاع». وأكد عثمان، أنه ستكون هناك لقاءات للوفد الدبلوماسي الأوروبي مع فعاليات مختلفة في القطاع لاستعراض آخر التطورات في قطاع غزة. وتستمر زيارة الوفد الأوروبي الذي يضم 20 من السفراء والقناصل حتى ، وتشمل جولة ميدانية إلى مزارع الفراولة في بلدة بيت لاهيا ومنطقة السودانية شمال القطاع ولقاء مزارعين، إضافة إلى جولة على محطة التحلية في مدينة دير البلح وسط القطاع، وأخرى في معبري رفح البري الحدودي مع مصر، وكرم أبو سالم التجاري جنوب القطاع. ويتفقد الوفد مشاريع يشرف عليها الاتحاد الأوروبي كذلك.

فتح القنصلية الأميركية في القدس بات «قريباً جداً»

قال مصدر رسمي رفيع المستوى في الحكومة الإسرائيلية إن إعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس سيكون قريباً للغاية. وأوضح المصدر الحكومي لقناة «i24news» الإسرائيلية أن فتح القنصلية، وهي محل خلاف مع الدولة العبرية، «بات قريباً جداً خصوصاً بعد الاستقرار الذي حققته الحكومة بعد تمرير الموازنة العامة في إسرائيل».

وكانت إدارة الرئيس جو بايدن أبلغت إسرائيل في الأشهر القليلة الماضية بأنها بصدد فتح القنصلية الأميركية في القدس من طرف واحد، إذا لم تكن حكومة نفتالي بنيت قد تجاوبت مع الأمر بعد انتهائها من إقرار الموازنة العامة في الكنيست.

وعملت إدارة بايدن منذ وصولها إلى الحكم في بداية هذه السنة على التوصل إلى تفاهمات مع إسرائيل حول القنصلية، لكن لم يتم التوصل إلى اتفاق. ويشكّل إصرار الولايات المتحدة على إعادة فتح قنصلية الأميركية التي تعنى بشؤون الفلسطينيين وكانت إدارة الرئيس السابق دونالد ترمب أغلقتها، دلالة أوضح على التغيير الدراماتيكي الذي أدخله بايدن على سياسة سلفه ترمب فيما يخص الملف الفلسطيني.

مجلس الأمن يهدد بعقوبات ضد معرقلي الانتخابات الليبية

حذّر مجلس الأمن، من أنه قد يفرض عقوبات على الكيانات، أو الأفراد الذين يهددون استقرار ليبيا، أو يقوضون الانتخابات الرئاسية، المقررة في نهاية الشهر المقبل، مجدداً الدعوة إلى انسحاب جميع القوات الأجنبية والمرتزقة من هذا البلد «دون تأخير».

وأصدر مجلس الأمن بياناً رئاسياً بإجماع الأعضاء الـ15، عقب جلسة استمع فيها إلى إحاطة رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (أنسميل) المبعوث الخاص للأمين العام يان كوبيش، الذي استقال، والذي رحّب أولاً بالإعلان الصادر عن مؤتمر باريس الدولي لليبيا في 12 نوفمبر) الجاري، والتزام المشاركين فيه بتنفيذ اتفاق وقف النار، ودعم تيسير الأمم المتحدة للعملية السياسية التي يقودها ويملكها الليبيون. كما رحّب مجلس الأمن بمؤتمر الاستقرار في ليبيا، الذي عُقد في 21 أكتوبر الماضي بطرابلس. وجدد «دعمه لانتخابات 24 ديسمبر المقبل، البرلمانية والرئاسية، على النحو المحدد في اتفاق منتدى الحوار السياسي الليبي في تونس العاصمة في نوفمبر 2020 والقرار 2570». كما عبّر عن «دعمه القوي للدور المهم» الذي تقوم به المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، مشيداً بالاستعدادات الفنية الجارية، ومشدداً على «أهمية التداول السلمي للسلطة في ليبيا بعد الانتخابات»، وعلى أهمية أن تلقى العملية الانتخابية «قبولاً واسعاً من أصحاب المصلحة الليبيين».

ونـدّد مجلس الأمـن، في بيانه، بـ«أي جهود لتقويض العملية الانتخابية، بما في ذلك جهود تأجيج العنف، أو نشر معلومات مضللة أو منع مشاركة الناخبين»، مذكّراً بأن «الانتخابات الحرة والنزيهة وذات الصدقية ستسمح للشعب الليبي بانتخاب مؤسسات تمثيلية وموحدة من جميع الفاعلين السياسيين الليبيين». وحضّ بشدة جميع الليبيين على «الالتزام بقبول نتائج الانتخابات، واحترام حقوق خصومهم السياسيين قبل وأثناء وبعد الانتخابات»، داعياً إلى «القيام بخطوات لزيادة الثقة المتبادلة، وبناء توافق في الآراء قبل الانتخابات، من خلال الحوار والمصالحة الوطنية». وفي هذا السياق، نبّه المجلس إلى أن «الكيانات أو الأفراد الذين يهددون السلم، أو استقرار ليبيا أو أمنها، أو إعاقة أو تقويض إتمامها بنجاح انتقالها السياسي، بما في ذلك عن طريق عرقلة أو تقويض الانتخابات، يمكن أن يكونوا عرضة للعقوبات». وعلّق مجلس الأمن الكثير من الأهمية على «الترتيبات لضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة من النساء، وإدماج الشباب». وطالب بتنفيذ اتفاق وقف النار الذي جرى التوصل إليه في 23 أكتوبر 2020، من خلال «انسحاب جميع القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا دون تأخير». كما رحّب بخطة العمل التي وافقت عليها المجموعة العسكرية المشتركة «5+5» في جنيف، داعياً كل الجهات الفاعلة ذات الصلة إلى «تسهيل التنفيذ المتزامن والمرحلي والتدريجي والمتوازن» لهذه الخطة، مناشداً الدول الأعضاء والأطراف الليبية والجهات الفاعلة «احترام ودعم التنفيذ الكامل لاتفاق وقف النار وخطة العمل»، بما في ذلك من خلال التطوير السريع للجداول الزمنية، وخطة الرصد والتحقق من انسحاب جميع القوات الأجنبية والمرتزقة».

لبنان: «إعلان نيات» بين «القوات» و«التقدمي الاشتراكي» استعداداً لخوض الانتخابات

على الرغم من ربط معظم الأحزاب السياسية إطلاق معاركها الانتخابية رسمياً، والإعلان عن تحالفاتها وأسماء مرشحيها، بالقرار الذي سيتخذه المجلس الدستوري من الطعن الذي تقدم به «التيار الوطني الحر»، والذي من المفترض أن يحسم آلية تصويت المغتربين وموعد الانتخابات، فإن رئيس «الحزب التقدمي الاشتراكي»، وليد جنبلاط، كان سباقاً بإعلان نيته التحالف مع «القوات اللبنانية» بوجه «التيار الوطني الحر». وهو ما سارع رئيس «القوات»، سمير جعجع، لتلقفه قائلاً: «نفكر في أن نترشح وحدنا مع بعض المستقلين، باستثناء الجبل الذي لديه وضعية خاصة. لذلك، مطروح أن نتحالف مع (الحزب التقدمي الاشتراكي)».

ويخوض الحزبان الانتخابات النيابية منذ عام 2005 يداً بيد، بعد إنجاز «مصالحة الجبل» التي رعاها البطريرك الماروني الراحل نصر الله صفير، والزعيم الدرزي وليد جنبلاط في عام 2000، وأدت إلى إنهاء مفاعيل «تهجير الجبل»، وعودة قسم كبير من العائلات المسيحية إلى مناطق الشوف وعاليه. ومنذ ذلك الحين، تشهد المنطقة استقراراً كبيراً خرقته عام 2019 الأحداث التي رافقت الاستعدادات لجولة أراد رئيس «التيار الوطني الحر» جبران باسيل القيام بها في قرى وبلدات جبل لبنان.

بلاسخارت دعت إلى التعامل مع أي مخاوف عبر القنوات القانونية المفتوحة

تحذير أممي من اللجوء إلى «الترهيب» للتلاعب بنتائج انتخابات العراق

فرز الأصوات

حذرت رئيسة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) الممثلة الخاصة للأمين العام جانين هينيس بلاسخارت، الأطراف العراقية من أي محاولات لتأخير إصدار النتائج النهائية للانتخابات والتلاعب فيها تحت وطأة العنف والترهيب، داعية إلى التعامل مع أي مخاوف انتخابية عبر القنوات القانونية القائمة حصراً.

وكانت المسؤولة الأممية الرفيعة تتحدث من بغداد عبر دائرة تلفزيونية مغلقة مع أعضاء مجلس الأمن المجتمعين في نيويورك، إذ أكدت أن هناك الكثير بالنسبة للعراقيين لـ«يفخروا» به في الانتخابات التي أُجريت في 10 أكتوبر وهي الانتخابات الوطنية الخة بموجب دستور العراق لعام 2005. وقالت: «لا أغالي أن تلك الانتخابات تحققت بشق الأنفس بعد موجة غير مسبوقة من المظاهرات التي عمت أرجاء البلاد عام 2019»، مذكّرة بما تخللها من «عنف واستخدام مفرط للقوة وعمليات اختطاف وحالات استهداف بالقتل»، فضلاً عن سقوط مئات القتلى وآلاف الجرحى. وأشارت إلى أن أي انتخابات في العالم يمكن أن تثير هي ونتائجها مشاعر قوية، ويمكن أن تثير نقاشاً حاداً. لكنها نبهت إلى أنه إذا أفسحت هذه المشاعر والنقاشات المجال أمام دوافع غير ديمقراطية «فعاجلاً أم آجلا، سيُفتح المجال أمام ممارسات لا يمكن التهاون حيالها»، مشيرة بذلك إلى رفض بعض الأحزاب نتائج الانتخابات، بما في ذلك عبر التظاهر والاعتصام وممارسة أعمال العنف. ولفتت بلاسخارت إلى محاولة اغتيال رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، معتبرة ذلك «فعلاً شنيعاً لا يمكن إلا أن يدان بأشد العبارات»، مشددة على أن الحوار هو السبيل الوحيد للمضي قدماً. ولفتت إلى أن «القنوات القانونية القائمة مفتوحة، وفي حالة العراق، مستخدمة بشكل كبير. لكن حتى الآن، وكما ذكر القضاء العراقي، لا يوجد دليل على وجود تزوير ممنهج». ولن تكون النتائج نهائية إلا بعد مصادقة المحكمة الاتحادية العليا عليها، وسيتم ذلك بمجرد أن تبت الهيئة القضائية الانتخابية في الطعون المقدمة إليها. وتقوم هذه الهيئة حالياً بوضع اللمسات الأخيرة على عملها، وتقوم المفوضية المستقلة للانتخابات بإجراء فحص إضافي لأكثر من 800 مركز اقتراع بناء على القرارات الصادرة عن الهيئة القضائية.

ودعت بلاسخارت إلى «التحلي بمزيد من الصبر»، محذرة من أن «أي محاولات غير مشروعة تهدف إلى إطالة أو نزع مصداقية عملية إعلان نتائج الانتخابات، أو ما هو أسوأ: كالقيام بتغيير نتائجها عبر الترهيب وممارسة الضغوط، لن تؤدي إلا إلى نتائج عكسية».

وأكد المندوب العراقي الدائم لدى الأمم المتحدة محمد حسين بحر العلوم أن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أخذت على عاتقها مهمات إجراء الانتخابات، والتحقيق بالطعون المقدمة في شأن نتائجها، وإعادة الفرز اليدوي تمهيداً لحسم النتائج عن طريق الهيئات القضائية المختصة. وقال إن «المفوضية العليا والمحكمة الاتحادية العليا هما صاحبتا القول الحسم في مسألة النتائج النهائية التي ننتظر الإعلان عنها في أقرب وقت». وإذ أشار إلى تقرير الأمين العام أنطونيو غوتيريش في شأن الحالة في العراق، أكد التزام بلاده تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب، موضحاً أن العراق أعاد في 29 سبتمبر الماضي 441 فرداً من العراقيين المحتجزين في مخيم الهول في سوريا، ونقلهم إلى مخيم الجدعة في نينوى، مضيفاً أن السلطات العراقية ستتسلم 202 من الأطفال من سوريا قريباً. وكرر الدعوة إلى «عدم استخدام أراضي العراق كساحة تصفية للحسابات لأغراض سياسية أو بذريعة مكافحة الإرهاب».